وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باجي مختار - عنابة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

شهادة مشاركة

يشهد السيد/ عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بأن: د. سليم عاشور - جامعة المسيلة قد شارك (ت) في فعاليات الملتقى الوطني حول - قضايا البحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية المعاصرة: الإشكالات المنهجية والسجالات النظرية - المنعقد يوم 2022/10/25، بمداخلة موسومة بـ: النقاش الكمي الكيفي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

عميد الكلية

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

الأستاذ الدكتور مانع جمال عبد الناصر

رئيس الملتقى

أ. توفيق حكيمي

أستاذ باحث
في العلاقات الدولية

شروط المشاركة:

- أن يكون محتوى الورقة أصيلا ولم تسبق المشاركة به أو نشره لدى جهة أخرى؛
- تخصّص صفحة خاصة لعنوان الورقة تتضمن: عنوان الورقة، اسم ولقب الباحث، الدرجة العلمية، مؤسسة العمل، رقم الهاتف، البريد الإلكتروني؛
- تُحرّر الملخصات والأوراق البحثية بالعربية بخط Simplified Arabic حجم 14 نقطة وبالفرنسية بخط Times New Roman حجم 12 نقطة؛
- تترك هوامش لورقة الكتابة بمقدار 2.5 سم من كل الجهات؛
- توثق اقتباسات الأوراق البحثية وفق مدرسة شيكاغو في الهامش السفلي لكل صفحة؛
- يتراوح حجم الورقة البحثية بين 12 و20 صفحة؛
- تقبل الأوراق البحثية المشتركة بين الطالب ومشرفه فقط؛
- تعطى الأولوية للأوراق المعدّة بشكل جيد، وللباحثين المتخصّصين؛
- تتكفل الهيئة المنظمة بإطعام المشاركين.

مواعيد مهمة:

آخر أجل لاستقبال الملخصات	12 سبتمبر 2022
آخر أجل للرد على الملخصات	15 سبتمبر 2022
آخر أجل لاستقبال الأوراق البحثية	15 أكتوبر 2022
الإشعار بالقبول النهائي وتوجيه الدعوات	20 أكتوبر 2022
تاريخ انعقاد الملتقى	25 أكتوبر 2022

للمراسلات والتواصل:

- البريد الإلكتروني: seminar.annaba2022@gmail.com
- للاستفسار، الاتصال بالرقم: 0773658353

استمارة المشاركة:

الاسم واللقب: .....

الوظيفة: .....

المؤسسة: .....

الدرجة العلمية: .....

التخصص: .....

الهاتف: .....

البريد الإلكتروني: .....

عنوان الورقة: .....

المحور: .....

الملخص:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الكلمات المفتاحية: .....

جامعة باجي مختار -عنابة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية
ينظم:

ملتقى وطني
حول:

قضايا البحث
في العلوم السياسية والعلاقات الدولية المعاصرة:
الإشكالات المنهجية والسّجالات النظرية

يوم: 25 أكتوبر 2022

كالية الملتقى:

ن الباحثون في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية من التصدع المعرفي والمنهجي ضمن هاذين الحقلين المعرفيين، اقامت التحولات الحديثة التي مست مجمل الظواهر السياسية عمق التصدع القائم، وعززت الانفلات الموضوعاتي لدى ي هاذين الحقلين، ناهيك عن الجدالات النظرية و المنهجية تظل قائمة منذ عقود بشأن غايات البحث فيها، وأساليب ، ومنهجيته الملائمة.

هذا المنطلق، يتطلع هذا الملتقى لمعالجة أثر الاشكالات حية والنظرية القائمة على تقدم البحوث في مجالات العلوم سية والعلاقات الدولية المختلفة، سيّما تلك التي رسخت ر التحيز القيمي والنظري، والتموقع الفكري، وتبديد الجهود في مات دائمة لما هو قائم فعلا داخل هذين الحقلين المعرفيين، ب عن تنامي الشرخ بين التوجهين المعياري و الامبريقي في ، والتوجهين الكمي والكيفي في جانب آخر بشأن منهجية حة الظواهر السياسية.

داف الملتقى:

استيعاب التحولات الفكرية والمنهجية الجارية داخل حقلي العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛

الوقوف على واقع الضعف المنهجي والانفلات الموضوعاتي في بحوث العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛

رصد السجالات النظرية ومظاهر الانقسام المنهجي في الحقلين المعرفيين وفهم خلفياتها وأبعادها؛

المساهمة في بناء قاعدة توجيهات وقواعد عامة لتجويد البحث في الظواهر السياسية.

محاور الملتقى:

المحور الأول:
التحولات المعاصرة في الظواهر السياسية الوطنية والدولية

المحور الثاني:
واقع الانقسام والغموض المنهجي في حقول العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المحور الثالث:
الجدالات النظرية الكبرى حول تفسير الظواهر السياسية والدولية

المحور الرابع:
التعامل المنهجي مع القضايا العابرة للتخصصات والحقول المعرفية

المحور الخامس:
الصعوبات والتحديات المنهجية في الممارسة البحثية: قضايا سياسية محددة

المحور السادس:
فرص وإمكانات تخطي العوائق المنهجية والابستيمولوجية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

لجان الإشراف والتنظيم:

الرئاسة الشرفية للملتقى

الرئيس الشرفي	المشرف العام
أ. د. محمد مانع	أ. د. جمال عبد الناصر مانع
رئيس جامعة عنابة	عميد كلية الحقوق

رئيس الملتقى
د. توفيق حكيمي

رئيس اللّجنة العلمية للملتقى
د. منير مباركية

رئيس اللّجنة التنظيمية للملتقى
د. مراد بن قيطة

اللّجنة العلمية للملتقى

أ. د. حسين قادري ..... جامعة باتنة1
أ. د. عبد الحق بن جديد ..... جامعة عنابة
أ. د. دلال بحري ..... جامعة باتنة1
أ. د. عبدالسلام فيلالي ..... جامعة عنابة
أ. د. سلوى بن جديد ..... جامعة عنابة
أ. د. فتيحة ليتيم ..... جامعة عنابة
أ. د. جمال منصر ..... جامعة قالمة
أ. د. حسام الدين بوعيسى ..... جامعة المسيلة
أ. د. يوسف زدام ..... جامعة باتنة1
أ. د. خميس جديد ..... جامعة عنابة
د. سليم عاشور ..... جامعة المسيلة
د. صورية ترييمة ..... جامعة عنابة
د. عبد السلام قريقة ..... جامعة عنابة
د. عادل عباسي ..... جامعة عنابة
د. عبد القادر دندن ..... جامعة عنابة
د. خريف صميدة ..... جامعة عنابة
د. لبنى حصناص ..... جامعة عنابة
د. مراد شحماط ..... جامعة عنابة
د. زرنيز أمال ..... جامعة عنابة

اللّجنة التنظيمية للملتقى

د. جلال حدادي	د. كريمة حوامد	د. الأمين كرواز
د. مصطفى بوصبوعة	أ. هشام زعاشو	د. خولة جغيلو
د. فيروز مزياني	أ. عبد الله حرابي	أ. أحلام فرغالي
أ. فؤاد منصوري	أ. ناصر لكسور	أ. مريم مالكي

جامعة باجي مختار-عنابة كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المُلتقى الوطني:

قضايا البحث

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية المعاصرة:

الإشكالات المنهجية والسجالات النظرية

25 أكتوبر 2022

جامعة باجي مختار - عنابة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
نائب العميد لما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

برنامج الملتقى

أشغال افتتاح الملتقى

08:30

استقبال وتسجيل المشاركين

09:30

الجلسة الافتتاحية

الاستماع للنشيد الوطني

الكلمات الافتتاحية:

كلمة رئيس الملتقى: د. توفيق حكيمي

كلمة رئيس القسم: د. جلال حدادي

كلمة عميد الكلية: أ. د. مانع جمال عبد الناصر

جامعة باجي مختار - عنابة
نائب العميد لما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

المداخلة الافتتاحية

أ. د. حسين بوقارة

كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3

الأبعاد الفكرية للتنظير في العلاقات الدولية

استراحة قهوة

الجلسة الأولى:

رئيس الجلسة: أ. د. عبد السلام فيلالي

التوقيت	المتدخل	عنوان المداخلة
10:30 -10:15	د. دندن عبد القادر جامعة عنابة	الاسهامات غير الغربية في المعرفة السياسية: عوامل التغييب بين الاهمال المحلي والتحيز الغربي
10:45 -10:30	د. منير مباركية جامعة عنابة	عودة المُدن وديناميكياتها موضوعا للعلوم السياسية والعلاقات الدولية
11:00 -10:45	د. هشام زغاشو جامعة عنابة	النقاشات النظرية المعيارية والتجريبية وأطر التفكير العلمي في علم السياسة
11:15 -11:00	د. مزياني فيروز جامعة عنابة	إشكالية التعددية النظرية في حقل العلاقات الدولية
11:30 -11:15	د. كريمة حوامد جامعة عنابة	التعامل المنهجي للعلوم السياسية مع الدراسات متعددة التخصصات
11:45 -11:30	د. كرواز الامين جامعة عنابة	المدرسة العربية في علم السياسة ... بين تواضع وتعثر محاولات التشكل
12:15 -11:45		**مناقشة**

الجلسة الثانية:

رئيس الجلسة: أ. د. حسين بوقارة

التوقيت	المتدخل	عنوان المداخلة
12:30 -12:15	د. توفيق حكيمي جامعة عنابة د. فاطمة الزهراء حشاني جامعة المسيلة	منطق البحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جدل الطبيعة الانسانية والنزعة العلمية
12:45 -12:30	د. جلال خراد جامعة عنابة	صعوبات وتحديات توظيف المنهج المقارن في دراسة التعاون اللامركزي
13:00 -12:45	د. مصطفى بوصبوعة جامعة عنابة	الربيع العربي وأزمة العلوم السياسية

13:15 -13:00	د. عادل عباسي جامعة عنابة	استخدام المراجع الاجنبية ورصانة البحث العلمي في العلوم السياسية
13:30 -13:15	د. تريمة صورية جامعة عنابة	اشكالية اعادة بناء مفهوم السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية المعاصرة
13:45 -13:30	د. سميدة خريف جامعة عنابة	الصعود الصيني والعودة الروسية وتأثيرهما على النظام الدولي
14:00 -13:45	د. مراد بن قيطة جامعة عنابة	تنامي النزعة الانفصالية لحقل العلاقات الدولية عن العلوم السياسية: تشخيص للمبرّرات والتداعيات المحتملة
14:30 -14:00	**مناقشة**	

الورشة الأولى:

مدير الورشة: د. قريقة عبد السلام

التوقيت	المتدخل	عنوان الورقة
12:30 -12:20	د. خوجة اسامة جامعة المسيلة	استنطاق الأفكار بالدراسات الكمية في مجال العلوم السياسية
12:40 -12:30	د. جغبلو خولة جامعة عنابة	الانتقائية التحليلية في حقل العلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأهداف
12:50 -12:40	د. طيايبة ساعد د. عبد الله حجاب جامعة المسيلة	معضلة الايديولوجية في الدراسات السياسية (The (Dilemma Of Ideology In Political Studies
13:00 -12:50	ط. د. لشخب نور الهدى جامعة عنابة	ظواهر صاعدة – انعكاسات الصراع التكنولوجي على التحولات البنيوية الراهنة
13:10 -13:00	ط. د. امينة طرفاية د. زرنيز آمال	إشكاليات التنظير السياسي في الفكر الإسلامي: نظرية التنمية السياسية أنموذجا
13:30 -13:10	**مناقشة**	

الورشة الثانية:

مدير الورشة: د. دندن عبد القادر

التوقيت	المتدخل	عنوان الورقة
13:40 -13:30	د. سليم عشور جامعة المسيلة	النقاش الكمي –الكيفي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
13:50 -13:40	د. قريقة عبد السلام ط. د. سماعلي عادل	أزمة التنظير في العلاقات الدولية والتحولات الجديدة: الواقع والآفاق
14:00 -13:50	ط. د. بوروينة الهام جامعة الجزائر 3	صعوبة التنبؤ في دراسة الظواهر الدولية وتاثيرها على التفسير النظري لحقل العلاقات الدولية: دراسة الحالة الوبائية كوفيد-19
14:10 -14:00	ط. د. عميور بدر الدين جامعة قالمة	إشكاليات ابستيمولوجية في العلاقات الدولية: بين التأسيس الابستيمولوجي والتحليل المركب- نموذج تقييمي لظاهرة التمييز العنصري-
14:20 -14:10	ط. د. عبد الحميد سعيد جامعة عنابة	الصعوبات والتحديات المنهجية في الممارسة البحثية: دراسة في موضوع الأطروحة / الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في دول الجوار الأوروبي والعربي.
14:40 -14:20	**مناقشة**	

الجلسة الختامية:

تقرير الملتقى وقراءة التوصيات

توزيع شهادات المشاركة

كلمة اختتامية للسيد عميد الكلية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار –عنابة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

استمارة مشاركة في الملتقى الوطني حول:

قضايا البحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية المعاصرة: الإشكالات المنهجية والسجالات النظرية

المنعقد يوم 2022/10/25

الدكتور: سليم عشور

الوظيفة: أستاذ جامعي

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ التخصص: علوم سياسية

المؤسسة: جامعة محمد بوضياف-المسيلة العنوان: ي 150/70 مسكن وظيفي بالقطب الحضري الجديد

الهاتف: 0661498761 الفاكس:///////

البريد الالكتروني : الشخصي: achoursalim35@yahoo.com

المهني: salime.achour@univ-msila.dz

لغة المداخلة: لغة عربية

عنوان المداخلة: النقاش الكمي –الكيفي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

ملخص:

تتضمن هذه المداخلة تسليط الضوء على كل من البحث الكمي والكيفي في العلوم الإنسانية والاجتماعية بصفة عامة، والعلوم السياسية بصفة خاصة، والتعريف بهما وفهمهما بشكل متكامل لنبين مدى الاهتمام بطرق ومناهج البحث في مختلف الميادين التي تتناولها، لمعالجة الكثير من المشكلات والظواهر السياسية، وكذلك الفروق بينهما مؤكدين ضرورة تناول هذين المنهجين بوصفهما يمثلان طرقا مقترحة لحل المشكلات والظواهر الاجتماعية، بل إن مناهج البحث السياسي لا تستخدم استخداما مجردا، ولكنها تستخدم على أساس مشكلات مادية ملموسة، نحاول التوصل إلى حلول لها، كما سعت الدراسة إلى توضيح دور الباحث في كل من البحوث الكمية والبحوث الكيفية ونوع التحليل الكمي والتحليل الكيفي، وأيضا مدى إمكانية تحقيق التكامل البحثي بين المناهج الكمية والمناهج الكيفية.

الكلمات المفتاحية: النقاش، البحث الكمي، البحث الكيفي، علوم سياسية، علاقات دولية

Quantitative-qualitative debate in political science and international relations

Abstract:

This intervention includes highlighting both quantitative and qualitative research in the humanities and social sciences in general and political science in particular, and to publicize and understand them in an integrated manner in order to demonstrate the interest in research methods and curricula in the various fields covered by them to address many political problems and phenomena, as well as differences between them, emphasized the need to address these two approaches as proposed ways of solving social problems and phenomena. policy research curricula are not simply used, but are used on the basis of tangible material problems s role in both quantitative and qualitative research and the type of quantitative and qualitative analysis ". and also the extent to which research can be integrated between quantitative and qualitative approaches.

Key words: Debate, quantitative research, qualitative research, political science, international relations.

مقدمة:

يعتبر البحث العلمي المنهجي عملية منظمة للتوصل إلى حلول لمشكلات، أو إجابات عن تساؤلات تستخدم فيها أساليب في الاستقصاء والملاحظة مقبولة ومتعارف عليها بين الباحثين، ويمكن أن تؤدي إلى معرفة جديدة وهذا في مختلف المجالات وميادين البحث العلمي بما فيها مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتشكل كل هذه الأساليب المختلفة والخطوات والإجراءات التي يتبعها الباحث بما يعرف بالمنهج والمنهجية.

كما أن طبيعة البحث والدراسة في مختلف العلوم بما فيها العلوم الاجتماعية هي التي تحدد بشكل حاسم المنهج المستخدم فهناك المنهج الكمي والمنهج الكيفي. إذ انه إلى جانب البحث الكمي هناك البحث الكيفي أو النوعي هذا الأخير الذي يعتبر حديثا مقارنة بالبحث الكمي، إذ ظهر في بداية القرن العشرين في مجالات مختلفة، وهو يسعى ليس فقط إلى الوصف النظري للظواهر محل البحث بل إلى التفسير لعلمي لمحتوى المشكلة البحثية ويعتمد ذلك على الوعي بتمايزات البحث النوعي والكمي في مجال تناول الموضوع كمدخل منهجي وصولا إلى تأثيرات ذلك على تصميم خطة متوازنة كالبحث العلمي.

هذا ما دفع بعلماء المنهجية في الغالب، يميزون بين نمطين من الاتجاهات الفلسفية الكبرى التي تسند وتحدد الخيارات المنهجية: الاتجاه الفلسفي الوضعي الذي يقود إلى تبني المناهج الكمية في دراسة الظواهر الاجتماعية ومنها السياسية؛ والاتجاه الفلسفي ما بعد الوضعي الذي يدافع عن خيار تبني المناهج النوعية بوصفها الأنسب والأكثر ملائمة لطبيعة الظاهرة الاجتماعية. لكن بالعودة إلى النزعة العلمية والرغبة في تقفي آثار العلوم الطبيعية والفيزيائية؛ وتبوء منزلتها فيما يخص التقدم والانضباط المنهجي والدقة في التعبير عن النتائج والقدرة على التعميم الواسع، فإن العلماء والباحثين يراهنون على دور المناهج الكمية في بلوغ هذا الهدف، مسترشدين في ذلك بما يمكن أن تدهم به المناهج المطبقة في دراسة الرياضيات والفيزياء والطبيعة.

أهمية البحث: تنطلق أهمية البحث من النقاط الرئيسية التالية:

- توضيح أهمية موضوع الفوارق بين المناهج الكمية والمناهج الكيفية في البحوث الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة.

- أهمية معرفة نقاط الاختلاف بين المناهج الكمية والمناهج الكيفية في دراسة الظواهر الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة.

- ضرورة تحقيق التكامل البحثي بين المنهجين، لما كان الأسلوب الكمي ببياناته الإحصائية غير كافٍ وحده، لفهم بعض الظواهر السياسية أو جوانب معينة منها، كالمواقف والآراء والقيم المختلفة فهما متعمقا، فقد تنبه بعض الباحثين إلى ضرورة الاستعانة بالأسلوب الكيفي إلى جانب الأسلوب الكمي، لأن ذلك يعمل على زيادة توضيح الرؤية وتعميق النظرة الشمولية، الأمر الذي يساعد على دقة

التحليل وضبط التفسير، وبخاصة في البحوث الاجتماعية عامة والسياسية خاصة التي تتطلب نوعا خاصا من المعالجة يتناسب مع طبيعتها.

أهداف البحث: تبرز أهداف البحث الغايات المعرفية والعملية المتوخاة من إنجازه، كما وتساهم في توجيه صياغة الموضوع بما تترجم تلك الغايات البحثية وبما تحقق المساعي المرجوة من وراء إنجازه، من أهم أهداف البحث نجملها فيما يلي:

- التعريف بالمناهج الكمية والمناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة.
- مقارنة دور الباحث في كل من البحوث الكمية والبحوث الكيفية.
- توضيح التحليل الكمي والتحليل الكيفي في دراسة الظواهر السياسية.
- معرفة الفوارق بين المناهج الكمية والمناهج الكيفية في البحوث السياسية.
- الدعوة إلى تحقيق التكامل البحثي بين المناهج الكمية والمناهج الكيفية في دراسة الظواهر السياسية.

الإشكالية: من أجل لمس المؤشرات المقارنة للتناول النوعي في مقابل التناول الكمي للبحوث العلمية عامة والسياسية خاصة نصيغ الإشكالية التالية: أين يمكن النقاش الكمي –الكيفي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية؟

الفرضية الأساسية: يوفر التناول االكمي- الكيفي للبحوث السياسية، آليات للتفكير المنظم لبناء خطة بحثية مرنة تساعد في الوصول لنتائج بحثية أكثر عمقا في حقل العلوم السياسية.

المقاربة المنهجية: تم الاعتماد على المنهج المقارن لفحص التمايزات المنهجية بين الطرحين النوعي والكمي للبحوث كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لوصف ما أمكن مؤشرات التمايزات البحثية.

المبحث الأول: البحث الكمي – الكيفي مقاربة مفاهيمية

تعتبر المفاهيم لغة أساسية في كافة النظريات والبحوث العلمية، كما أن التحديد العلمي لها يعد خطوة لا غنى عنها في سبيل تمهيد الطريق أمام الباحث العلمي لفهم الظاهرة المدروسة، وكلما اتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح أمكن للباحث أن يجري بحثه على أساس علمي سليم، وسهل على القراء الذين يتابعون البحث إدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها دون أن يختلفوا في فهم ما يقول، وإن تحديد الباحث لمفاهيم بحثه يساعده في التقرب إلى أهداف البحث ويقوده إلى الموضوعية معا، ويمكن تعريف المفهوم هو ذلك الصورة الذهنية الإدراكية المتشكلة بواسطة الملاحظة المباشرة لأكثر من مؤشر واحد من واقع ميدان البحث، وللمفاهيم وظائف أساسية في البحث الاجتماعي عامة والسياسي خاصة، لعل من أهمها: أنها جسر للاتصال بين أهل العلم والاختصاص في مجال معرفي معين.

المطلب الأول: البحث الكمي

أولا-تعريفه: يواجه الطلبة والباحثون في العلوم الاجتماعية عددا من المصطلحات والتسميات في التعبير عما يقابل اللفظة الإنجليزية Quantification، فنجدهم يستخدمون التكميم والتكمية

والقياس الكمي. ونلاحظ هنا تكرر الاشتقاق اللغوي من لفظ 'كمية Quantity بين التسميات السابقة، وإضافة كلمة "قياس" في التسمية الثالثة، وعلى نحوها تضاف كلمة "كمي" للعديد من المصطلحات لتضفي عليه طابع "الكم". فنجد على سبيل المثال البحث الكمي والمنهج الكمي والتحليل الكمي والأسلوب الكمي. وكلها مصطلحات تتقاطع فيما بينها إلى حد كبير، وفي بعض الأحيان تستخدم كمترادفات في الإشارة إلى عملية الترقيم أو التعبير بلغة ودلالة الأرقام عن شيء ما.[1]

تشير مادلين غراويتز إلى أن "التكميم يعني الترقيم، وحساب الوحدات وتعداد الأشياء الواجبة دراستها أو وصفها وتسجيل تكرار حدوث ظاهرة [ما]". وحسبها يقتضي الحساب والعد التشابه الدقيق بين الوحدات المعدودة، وهذا يتطلب تعاريف محددة وأصناف متجانسة للمعدودات".[2]

ويعتبر البحث الكمي نوع من البحوث المسحية وهي بحوث تعنى بجمع البيانات من خلال استعمال أدوات قياس كمية يتم تطويرها وتخضع لشروط الصدق والثبات وتعالج بياناتها إحصائيا ويمكن تعميم نتائجها على المجتمع الأصلي.[3] وهو البحث الذي يهدف إلى جمع بيانات حول ظاهرة معينة، باستخدام أدوات قياس كمية تطبق على عينة من المجتمع لكنها تمثله، وتتم معالجة البيانات التي يتم جمعها بطريقة إحصائية للوصول إلى نتائج علمية قابلة للتعميم على مجتمع البحث كاملا،[4] كما ويبحث البحث الكمي عن الأسباب والحقائق من منظور أوسع وأشمل والأبحاث الكمية هي تلك التي يمكن استخدام القياس الكمي في التعامل مع مادتها أو موضوعاتها كما يمكن تحويل النتائج التي يجري بلوغها إلى معادلات كمية وتحديدا رياضية رقمية.

وهناك تعريف آخر للبحوث الكمية Quantitative research في مجال العلوم الاجتماعية على أنه:" التحقق المنهجي التجريبي للخصائص الكمية للظواهر phenomena وعلاقاتهم، والهدف من البحث الكمي هو تطوير واستخدام نماذج رياضية ونظريات أو فرضيات تتعلق بالظواهر وعملية القياس هي مركزية في البحث الكمي لأنها تربط بين الملاحظة التجريبية empirical observation والتعبير الرياضي للعلاقات الكمية".[5]

وعليه فالبحوث الكمية: هي نوع من البحوث الاجتماعية العلمية التي تفترض وجود حقائق اجتماعية موضوعية، منفردة ومعزولة عن مشاعر ومعتقدات الأفراد، وتعتمد الأساليب الإحصائية، في الغالب، في جمعها للبيانات وتحليلها،[6] "وينظر إلى المناهج الكمية التي تقترن عادة بنظرية المعرفة الوضعية (الفلسفة الوضعية) بصفة عامة باعتبارها تشير إلى جمع وتحليل البيانات الرقمية".[7]

ثانيا- خصائصه: يمتاز البحث الكمي بالخصائص التالية:[8]

- تركز البحوث الكمية على الطرق الرقمية والإحصائية في تفسير البيانات المجمعة والنتائج، وتعتمد على قياس الظاهرة وإيجاد العلاقات بين الأسباب والنتائج ثم التعبير عنها (رقميا)، كما أنها تهدف لتعميم نتائجها على حالات أخرى، ويتم فيها استعمال الاستبيان والاختبارات الموضوعية، والمقابلة الموجهة المعدة مسبقا، وعادة ما يعتمد البحث الكمي على المعاينة العشوائية الممثلة لمجتمع الدراسة.

- ينطلق البحث الكمي من حقيقة أن دراسة الظواهر الاجتماعية والسلوكية لا تختلف عن دراسة الظواهر في العلوم الطبيعية والفيزيائية، لذا فإنها تستعمل نفس طرق بحثها، باعتبارها أكثر العلوم دقة وتحريا للموضوعية.

- ينطلق البحث الكمي من كون أن التعميمات من الحالة المبحوثة إلى حالات شبيهة أخرى هو الهدف الذي ينبغي أن تسعى العلوم ومنها العلوم الاجتماعية لتحقيقه، فالباحث هنا يحاول وصف، فهم، تفسير، تعميم ثم التحكم في الظاهرة ولا فرق بين كونها ظاهرة طبيعية أو اجتماعية.

- تكتسي أدوات البحث في الدراسة الكمية أهمية كبيرة لذا ينبغي التأكد من صدق وثبات وتكييف كل الأدوات المستعملة في البحث للبيئة المحلية.

- يركز البحث الكمي على احترام أدق الأمور في خطة البحث قصد التحلي بالموضوعية انطلاقا من التحقق من الخصائص السيكومترية لأدوات البحث وعدم التحيز لبعض أفراد العينة أثناء جمع البيانات بحيث يجرى الاختبار في نفس الشروط بالنسبة لكل أفراد العينة (التقنين)، واحترام شروط الاختيار السليم للعينة (من حيث العدد والطريقة)...

- يحكم على مصداقية البحوث الكمية من خلال التحلي بالدقة والموضوعية واعتماد العمليات الإحصائية المقنعة.

المطلب الثاني: البحث الكيفي (النوعي)

أولا تعريفها: البحوث الكيفية هي نوع من البحوث الاجتماعية العلمية التي تفترض وجود حقائق وظواهر اجتماعية نحصل عليها من خلال الأفراد المعنيين في البحث ويتوجه الباحث في هذا النوع من البحوث عادة نحو عينة مقصودة purposeful في جمع البيانات، لتحقيق أهداف البحث من خلال أدوات فعالة غير محكمة البناء مثل الملاحظة المشاركة، والمقابلات المعمقة والوثائق والسجلات الأولية المرتبطة بالموضوع. ولا يهدف البحث الكيفي عادة إلى تعميم النتائج، بل إلى توسيع نتائج الحالة المبحوثة لاحتمالات الاستفادة منها في مواقف وحالات أخرى حيث تكمن قيمة الدراسة الكيفية في فقدها للتعميم، [9] ويعتمد البحث الكيفي على دراسة وقراءة البيانات والأحداث بأسلوب غير كمي، حيث لا يتم تحويل البيانات إلى أرقام كما في حالة البحث الكمي، وإنما يتم الحصول على النتائج من واقع ملاحظة وتحليل الأحداث والمواقف والصور والوثائق والاتصالات اللفظية وغير اللفظية، وتقترن المناهج الكيفية في العادة بالابستمولوجيا التفسيرية، فتميل إلى أن تستخدم للإشارة إلى أشكال جمع وتحليل البيانات التي تعتمد على الفهم، مع التأكيد على المعاني.[10]

ثانيا- خصائصه: يمتاز البحث الكيفي بالخصائص التالية:[11]

- عادة ما يقدم فيها فهما متعمقا وتفسيرا شاملا لموضوع البحث، ولا يتم التوصل فيها إلى تفسير البيانات والنتائج بالطرق الرقمية والإحصائية، بل بمفردات اللغة والأسلوب الإنشائي الذي يعتمد التعبير بعبارات وجمل توضح ماهية وطبيعة تلك الظواهر، وعلاقاتها المتداخلة مع بعضها.

- تستخدم في المجالات التي يرى فيها الباحث أن المقاييس الكمية والإحصائية لا تستطيع تأمين وصف وتفسير واف للمشكلة المعروضة، وغالبية الدراسات النوعية هي ذات طبيعة استكشافية

- ينطلق البحث النوعي من حقيقة أن دراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية بالخصوص تختلف عن دراسة الظواهر الطبيعية، لذا فإنها تحتاج إلى طرق بحث مختلفة، يكون التركيز فيها على فهم السلوك الاجتماعي والإنساني من منظور داخلي، فالبحث النوعي يرتبط بطريقة تعايش الأفراد، حيث أن السلوك الإنساني مرتبط بالسياق والواقع الذي حدث فيه.

- ينطلق البحث النوعي من كون أن التعميمات من الحالة المبحوثة إلى حالات شبيهة أخرى تقود إلى نظريات ثابتة تكون غير سليمة، لأن السلوك الإنساني مرتبط بمضامين اجتماعية وثقافية وتاريخية، فالباحث هنا يحاول فهم الظاهرة في ظروفها التي تمت فيها، ولا يهدف إلى تعميم النتائج.

- يعتبر الباحث نفسه الأداة الرئيسية في جمع المعلومات، لذا فإن الملاحظة أو المقابلة غير الموجهة التي قد يجريها لجمع البيانات تعتمد أساساً على قدرات الباحث.

- يبدأ البحث النوعي بتصميم خطة مرنة لا تقيد الباحث حرفيا، بل قد يطور ويغير في تصميم خطة البحث في ضوء التطورات والمتغيرات التي يحصل عليها، فقد لا يحدد الباحث حجم العينة التي عادة ما تكون قصدية (غير عشوائية) ومحدودة العدد، وقد تختلف طريقة المقابلة من فرد لآخر من أفراد مجتمع الدراسة.

- يحكم على مصداقية البحث في البحث النوعي من خلال قناعة القارئ في رأي الباحث.

فإذا كانت البحوث الكمية تعتمد على المقابلات الموجهة والاستبيانات المغلقة والاختبارات الموضوعية، فإن الاستقصاء النوعي عادة ما يعتمد على الملاحظة الميدانية بالمشاركة، والمقابلات المفتوحة، ومجموعات التركيز، والتحليل القصصي، ودراسات الحالة.

ثالثا- حدود العلاقة المفاهيمية: على الرغم من حقيقة أنه يعتقد عموما أن الأرقام لا تكذب، والأشخاص الذين يقومون بتحليلها وتفسيرها قادرين تماما على تجنب الوقائع بين الحين والآخر، إلا أن إمكانية التزييف أو الإغفال ممكنة. مما يفسد في النهاية نتيجة البحث بالإضافة لمسألة تتبع درجة النزاهة والأمانة للأشخاص الذين يتعاملون مع البيانات. وهو المكان الذي تأتي منه المشكلة.

كما يقسم الباحث باتريك أسبارس Patrik Aspers الباحثين إلى منهجيين "متخصصون كميون ونوعيون" يستخدم البحث النوعي مجموعة متنوعة من الطرق، مثل المقابلات المكثفة أو التحليل المتعمق للمواد التاريخية، وهو مهتم بالحساب الشامل لبعض الأحداث أو وحدات البحث الكمي، ويمكن استخدامه لدراسة مجموعة متنوعة من القضايا، ولكنه يميل إلى التركيز على المعاني والدوافع التي تقوم عليها الرموز الثقافية والتجارب الشخصية والظواهر والفهم المفضل للعمليات في العالم الاجتماعي. باختصار، تركز البحوث النوعية على فهم العمليات والخبرات والمعاني التي يحددها الأشخاص للأشياء.

على الرغم من "الجدل بين العلماء الكميين والنوعيين حول طبيعة منهجية العلوم السياسية، كان هناك في كثير من الأحيان توافق في الآراء على أن البحوث الكمية والنوعية تشترك في "منطق موحد للاستدلال بمعنى؛" أن الاختلافات بين هذه "التقاليد هي أسلوبية فقط وغير مهمة من الناحية المنهجية والجوهرية".

على أساس المنطلقات السابقة الذكر، يمكن توضيح مفهوم البحوث النوعية على أنها تلك البحوث التي تبحث عن توصيف ثم محاولة التفسير للظاهرة الاجتماعية عامة والسياسية خاصة عبر أدوات بحثية غير كمية، تتجسد في الملاحظة وجمع البيانات النصية والشفوية إن وجدت حول ظاهرة سياسية ما وذلك ضمن تأطير ومحاكاة منطق وأساليب التحليل الكمي.[12]

المبحث الثاني: توظيف البحث الكمي –الكيفي في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية

من بين النقاشات التي تحظى باهتمام الباحثين في ميدان حقل الدراسات السياسية، النقاش الذي يتناول موضوع قيمة علم السياسة كحقل أكاديمي، وما هي قدرته على التعاطي مع العديد من المشكلات والأزمات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، وهل استطاع هذا الفرع من المعرفة، ومن خلال التراكم المعرفي الذي حققه منذ بروزه كفرع مستقل في الجامعات ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، أن يشيد أطرا نظرية تؤهله ليتعامل بفعالية مع التحديات التي تواجهها البشرية خلال القرن الواحد والعشرين.

من خلال فحص فحوى النقاشات السالفة الذكر نلاحظ وجود وجه نظر متعارضتين عند إثارتهما لهذا الموضوع. فوجهة النظر الأولى، والتي يمكن وصفها بالمتشائمة تقترح توقيف تمويل البحوث السياسية كونها بحوثا غير مجدية وتستدل في ذلك على عدم قدرة هذه البحوث على تقديم تصورات ومقترحات رصينة للعديد من التحديات التي تواجهها البشرية حاليا. وعليه يكون من الأنفع توجيه التمويل الذي يوجه عادة للبحوث السياسية نحو بحوث أكثر فائدة في ميادين معينة كالبحوث التي تهتم مثلا بإيجاد الحلول للعاهات الخطيرة أو البحوث التي تهتم ببدائل الطاقة غير المضرة بالبيئة، وهي بحوث ذات نفع عام للبشرية ونتائجها ملموسة.[13]

المطلب الأول: توظيف البحث الكمي في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية

لقد لخص وليد عبد الحي الأبعاد الفلسفية الثلاثة للوضعية في تبرير استخدام المناهج الكمية في دراسة الظواهر الاجتماعية، بقوله أن البعد الإبستمولوجي، الذي يعتبر أن الحقيقة موضوعية، وأن كلا من الباحث والظاهرة المبحوثة كيانان مستقلان عن بعضهما، يضمن عملية قياس المتغيرات دون تأثرها بذاتية الباحث، والبعد الأنطولوجي، الذي يعتبر أن الظاهرة الاجتماعية لها وجود مادي منفصل عن الإنسان، يضمن إمكانية الدراسة العلمية لها، وأن البعد المنهجي (المنهج الكمي)، الذي يرتكز على البعدين السابقين، يضمن القدرة على تفكيك الظاهرة الاجتماعية إلى عدد من المؤشرات القابلة للقياس، أو العمل على تطويع المؤشرات الكيفية إلى مؤشرات قابلة للقياس الكمي.[14]

ينظر العديد من علماء السياسة، تحت تأثير التقدم الهائل الذي أحرزته العلوم الطبيعية والفيزيائية، وبعض العلوم الاجتماعية التي حذت حذوها كالاقتصاد مثلا، إلى الوضعية على أنها وسام شرف للباحثين، فهي تمنحهم فرصة تجسيد فضائل الدقة والوضوح والصلابة في أبحاثهم. في هذا الصدد، يتبنى كل من جاري كينج وروبرت كيوهان وسيدني فيربا، ويتبعهم في ذلك الكثير من العلماء، بشكل واضح مبادئ فلسفة الوضعية في دراسة وتحليل الظواهر السياسية، ويعتقدون أنها سبيل الوصول إلى "التعميم" Generalization الذي يعتبر الهدف الأساسي لكل العلوم الاجتماعية. ويجادل هؤلاء بأنه على الرغم من وجود العديد من أنماط البحث المتنوعة، إلا أن البحوث السياسية يجب أن

تتشارك في "تصميم بحث ينتج عنه استنتاجات صحيحة حول الحياة الاجتماعية والسياسية"، وبطبيعة الحال، فإن قوام وأساس هذا التصميم هو الاعتماد على المناهج الكمية.[15]

من جهة أخرى، تشمل هذه الدراسات على أزيد من أربعة وعشرين نموذجا خاص بتحليل البيانات، كل واحد من هذه النماذج له منهجه النظامي الخاص به، فمثلا، تشمل النماذج "الكمية" على حصة الأسد الكبرى من الأشكال التحليلية. من جهة أخرى، فإن جميع الباحثين والتفسيريين لا يتكلمون بصوت واحد فيما يخص بعض القضايا الفلسفية والإجرائية المحورية. فمن جهة، تشمل هذه الدراسات على أربعة وعشرين نموذجا خاص بتحليل البيانات. كانت الفلسفات التفسيرية متوفرة وبشكل حصري باللغة الانجليزية، وهذا منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي أو أكثر. فوضوح هذه الدراسات وعنايتها ودقة البحث العلمي ودقة نتائجه وكذلك توسعها المعتمد داخل عالم مناهج البحث، بدأ يظهر حديثا فقط، وهذا بفضل المجهودات التي تبذلها مثل هذه الدراسات حتى تؤكد على قيمها وتدافع عنها في عالم العلم. صفوة القول، لا يدعي علماء المنهجية التفسيريين بخصوصية تحليلاتهم لما يستعملون ذلك التعبير (التحليل التجريبي). فكل العلماء التجريبيين يفسرون البيانات التي هي بحوزتهم. إلا أن السبب وراء هذا الاستعمال المميز يكمن في جزء من الحجة التي مفادها أن المنظرين السياسيين منشغلين بالنشاطات التفسيرية، كما أنهم ملتزمين بأعمالها. بالرغم من وجود هناك تداخل عمليات تفسيرية في تحليل النصوص النظرية وتحليل السياسة المعاصرة، وكذلك وثائق الوكالات، على سبيل المثال، فإن "نماذج البحوث التفسيرية" كما هو مستعمل في علم المنهجية يشير عموما إلى علم الاجتماع التجريبي.[16]

وبعيدا عن هذا، إذا عدنا إلى واقع الدراسات والبحوث في العلوم السياسية، فإن تطبيق المناهج الكمية في دراسة السياسة قد بدأ في وقت مبكر من العام 1919، وعرفت هذه المناهج قبولا وانتشارا بطيئا في الأوساط الأكاديمية السياسية، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حتى أصبحت جزءا لا يتجزأ من التخصص بعد الثورة السلوكية في الستينيات، عندما أصبح علماء السياسة يهتمون بشكل متزايد بفهم أسس السلوك السياسي الفردي.

يتحدث غاري كينج عن خمس مراحل مر بها تطور التحليل الكمي واستخدام المناهج الكمية في العلوم السياسية، ساهمت كل مرحلة وما زالت تساهم في تطور الحقل العلمي للسياسة، حتى وإن لم يصل بعد إلى الهدف المطلوب. وهذه المراحل هي:[17]

المرحلة الأولى: بدأت خلال العشرينيات من القرن الماضي، وهي المرحلة الأساسية الأولى في تطوير مناهج علمية تتبنى القياس والتكميم (مرحلة جمع البيانات).

المرحلة الثانية: تمثل في قيام الثورة السلوكية في أواخر الستينيات (زيادة استخدام المناهج الكمية في البحوث والدراسات بشكل كبير (نمو المناهج الكمية).

المرحلة الثالثة: زيادة في الاعتماد على البيانات الأصلية بدلا من البيانات الناتجة تلقائيا عن العمليات السياسية (مفاهيم القياس).

المرحلة الرابعة: زيادة هائلة في استيراد المناهج الكمية الجديدة من التخصصات الأخرى في أواخر السبعينيات (استيراد التقنيات الإحصائية).

المرحلة الخامسة: بالإضافة إلى التطورات السابقة في منهجية العلوم السياسية هناك تطور خامس مهم، حيث بدأ علماء المنهجية السياسية في الثمانينيات في حل المشكلات المنهجية بشكل صريح، وتقييم وتحسين طرق القياس المخصصة السائدة، والعمل على ابتكار مناهج إحصائية جديدة، على الرغم من صعوبة المهمة.

المطلب الثاني: توظيف البحث الكيفي في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية:

الشيء الذي تشير إليه الدراسات "الكيفية" والمعالم المميزة لمدرسة شيكاغو التقليدية –دراسات الأسلوب- دراسات التراث العرقي(دراسة ميدانية لعادات وسلوك عرق من الأعراق). وكذلك ملاحظات المشاركين من أقسام علم الاجتماع، وهما قسمين منفصلين عن بعضهما البعض إلا أنهما مختطين لميدان متميز وواضح المعالم. يمكن إدراج أهم هذه المعالم في النقاط التالية: أولا؛ نماذج الكلمات الرئيسة في إعداد البيانات، من خلال الملاحظة الواسعة والشاملة) مهما كانت درجة المشاركة (بمرور الوقت والتي تجعل الباحث ينساق وراء لغة وثقافة مجال الدراسة؛ فيصبح بذلك باحثا مسترسلا في لغته أثناء إجرائه للمقابلات (من ناحية نبرة صوته أو مدى رزانته وتنظيمه لأمور بحثه)، ومكملا عندما ينفرد بقراءة جيدة للوثائق المتعلقة بالبحث، ثانيا؛ نماذج عن الكلمات الرئيسة في تحليل مفردات البيانات (بدلا من "ترجمتها" إلى أرقام حتى يتم إجراء تحليل إحصائي على سبيل المثال، وثالثا؛ أن يستخدم الأسلوب الإخباري لسرد تفاصيل الدراسة وحيثياتها وبذلك إبلاغ وإيصال المعلومات المتعلقة بكل البيانات ونتائج الدراسة. من خلال رسم جداول وأشكال بيانية وصور وما شابه ذلك، و/أو تجسيد تلك البيانات و/أو تحليلها بدلا من العمل على تقديمها وعرضها على سبيل الوصف دون التحليل. علاوة على ذلك، فإن استخدام النماذج "الكيفية" التقليدية في البحوث اليوم يستدعي استجابة مرنة لمتطلبات وظروف الملاحظة وإجراء المقابلات وبذلك، فهي ليست بالنماذج "الدقيقة" بما تحمله الكلمة من معنى –فهي لا تتبع طريقة متأنية وتدرجية في التحليل كما هو الشأن لدى الدراسات "الكمية" التي توصف بنهجها الكمي التدرجي. لكن هذا لا يعني أن مثل هذه المناهج "الكيفية "ليست نماذجا منهجية.

على أية حال، تستعمل البحوث "الكيفية" بشكل متزايد لا لأن تشير إلى تقاليد البحوث القائمة على المعنى أو تلك التي تعتمد على التجارب السابقة، وإنما تشير إلى الدراسات الدقيقة والمحدودة (الصغيرة) التي تستعمل وسائل الدراسات الواسعة. كان لهذه الدراسات وأن ظهرت تحت ضغط لتؤكد على معايير الثقة والصلاحية التي تتميز بها المناهج "الكمية".[18]

المطلب الثالث: الفروق الجوهرية في تناول العلوم السياسية للبحث الكمي والكيفي مع إمكانية الجمع بينهما

تنتظم الإجابة، على هذا الطرح الفلسفي، عبر محاولة التركيز على مستويات المقارنة التالية، نقاط التركيز، الجذور الفلسفية، وأهداف التحقيق، وخصائص التصميم وجمع المعلومات والتي يمكن توضيحها حسب جدول الآتي:

كيفي ***Qualitative***	كمي ***Quantitative***	
معنى جودة التجربة *Quality meaning of experience*	تردد الكمي *Quantity frequency*	التركيز ***Focus***
التفسير البنائي *Constructivism interpretivivsm*	الفلسفة الوضعية *Positivism*	الجذور الفلسفية ***Philosphical Roots***
فهم، وصف، التفكير *Understand ,Describe discoover*	التنبؤ، تأكيد، السيطرة، اختبار *Predict,Control confirm , Test*	أهداف التحقق ***Goal of investigation***
مرنة، المتطورة، النشوء *Flexible,evoliving ,Emergent*	محدد سلفاً *Structured predetermined*	خصائص التصميم ***Design CHaracteristics***
كأداة بحثية *Reseach as instrument*	الأدوات الخارجية، الاختبارات، المسح *External instruments , Tests, Survey*	جمع البيانات ***Data Collection***

المصدر: لخضر نويوة، المرجع السابق، ص 127.

يوضح الجدول الفروق بين التناولين الكمي والنوعي في البحوث وتأثيراتها التي تتعدى كيفية تناول المشكلة البحثية بالتوصيف أو التفسير. لتصل إلى عملية تصميم الخطة في حد ذاتها التي تتميز بالمرونة في البناء على خلاف الخطة بالبحث الكمي التجريبي التي تكون محددة سلفا للوصول إلى نتائج يقينية بحتة. لا تستطيع البحوث النوعية الهادفة للفهم والوصف فقط أن تصل إلى نتائج مماثلة للبحث الكمي.

عطفا على المنطلقات السابقة. تتضح الصعوبات العلمية في بناء بحث علمي كمي بحت للظاهر الاجتماعية عامة والسياسية خاصة. ومن أجل ذلك يمكن اقتراح خطوات للبحث العلمي السياسي تتوزع على مرحلتين؛ مرحلتي القطيعة والبناء أثناء إعداد بحث متماسك نسبيا.[19]

وبخصوص إمكانية الجمع فإن "جون جيرينج" يعتقد أن بداية الانقسام إلى مناهج كمية ومناهج نوعية يرجع إلى مطلع القرن العشرين، حيث انتقلت العلوم الطبيعية، جنبا إلى جنب مع الاقتصاد، بسرعة إلى حد ما ودون الكثير من الجلبة إلى المعسكر الكمي، في حين ظلت العلوم الإنسانية إلى حد كبير نوعية في التوجه؛ ووجدت العلوم الاجتماعية نفسها في الوسط، فانحاز بعض العلماء إلى أحد المعسكرين، واعتنق البعض الآخر كليهما معا، لهذا السبب، اكتسب التمييز نوعي- كمي أهمية كبيرة في هذه المجالات، وأهمية قليلة جدًا خارجها.[20]

خاتمة:

أصبحت الدراسات "الكيفية" و"الكمية" كتصنيفين مختلفين في البحوث العلمية الفاصل والبديل المختصر في التفريق بين افتراضات الفلسفة الوضعية والتفسيرية فيما يتعلق بنوعية الحقائق الاجتماعية و"إمكانية معرفة الإنسان لها". إن ما يمكن ملاحظته اليوم وبشكل متزايد من الناحية المنهجية وفي إنجاز البحوث العلمية في مجال علم السياسة هو الانقسام الثلاثي بين **"المناهج الكمية"**

و"**المناهج الوضعية-الكيفية**" و"**المناهج الكيفية التقليدية.**" يصطلح على هذه الأخيرة بـ"المناهج التفسيرية" نظرا لاعتمادها أساسا واعيا. أو بسبب التشابه العائلي بين الفرضيات الأنطولوجية والابستيمولوجية للفلسفات التفسيرية الأوروبية الخاصة بالفلسفة الظاهراتية والنظرية التفسيرية في دراسة الإنسان في المجتمع (وبعض من إسهامات النظريات النقدية) وبين نظرائهم الأمريكيين المهتمين بالفلسفة التفاعلية الرمزية... ودراسة علم المنهجية الاثنولوجية والبراغماتية. فرغم الاختلافات الموجودة في المناهج الدقيقة والنوعية إلا أنها تتشارك في علم الوجود (الانطولوجيا البنائية) علم الوجود البنائي وكذلك الابستيمولوجيا التفسيرية (نظرية المعرفة التفسيرية) ومن ثمة، يمكن تسمية هذه المناهج بالمناهج البنائية-التفسيرية؛ و هذا نظرا لشيوع عبارة "الدور التفسيري" في علم الاجتماع.

ومنه خلصت الدراسة إلى أن اختيار واستخدام المناهج في البحوث الاجتماعية (السياسية) ليست مسألة تفضيلات منهجية؛ بقدر ما هي استجابة واتساق مع المنطلقات الفكرية والنظرية التي يؤمن بها الباحث ابتداء؛ إذ تفرض الطريقة والأدوات المنهجية التي يتبعها الباحث في التعامل مع موضوع بحثه.

ويعكس سعي علماء وباحثي العلوم السياسية إلى الاستخدام الواسع والمتزايد للمناهج والتقنيات الكمية والبحوث الكيفية في الدراسات والبحوث السياسية؛ تحت تأثير التوجهات الفلسفية الوضعية؛ طموحهم في مزيد من علمية التخصص ودقة النتائج وشموليتها وعموميتها؛ بغية التحكم أكثر في مخرجات العمليات السياسية؛ من خلال تزويد صناع القرار بفهوم وتفسيرات مبنية على تقديرات كمية وكيفية؛ لا على تخمينات فردية.

الهوامش:

[1] محمد الطاهر عديلة، " التحليل الكمي للظواهر السياسية: دراسة في منطق التبرير الوضعي" ، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد الخامس، العدد1، (2021)، ص360.

[2] غراويتز مادلين، مناهج العلوم الاجتماعية: منطق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة سام عمار، ط1، دمشق، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، 1993، ص 10.

[3] عبد الرحمن محمد السعدني، مدخل إلى البحث العلمي، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2010، ص 216.

[4] عمر محمد عبد الله، أساليب البحث العلمي، ط2، عمان، دار وائل، 2012، ص 93.

[5] لخضر نويوة، " البحث النوعي وتأثيراته على البحث السياسي"، **مجلة الأبحاث القانونية والسياسي**، المجلد 2، العدد2، (2020)، ص 124.

[6] عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، ط3، عمان، دار المسيرة، 2010، ص 45

[7] سكوت جون، مارشال جوردون، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، ط2، المجلد الثالث، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2011، ص 234

[8] نعموني مراد،" تناقض نتائج أدوات البحوث الكمية والنوعية: الأسباب والخيارات"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 05، العدد 2، (جوان 2012)، ص 85، 86.

[9] عامر إبراهيم قنديلجي، المرجع السابق، ص 45.

[10] سكوت جون، مارشال جوردون، المرجع السابق، ص 234.

[11] نعموني مراد، المرجع السابق، ص 86.

[12] لخضر نويوة، المرجع السابق، ص125.

[13] صالح زياني، "علم السياسة وتحديات القرن الواحد والعشرون: نحو اعتماد مزيد من البحوث الكمية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 3، العدد 1، (جانفي 2013)، ص 8.

[14] وليد عبد الحي، تكامل التقنيات المنهجية الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية، **استشراف للدراسات المستقبلية**، العدد1، (2016)، ص 26

[15] محمد الطاهر عديلة، المرجع السابق، ص 366.
[16] صالح زياني، المرجع السابق، ص 15، 16.
[17] محمد الطاهر عديلة، المرجع السابق، ص 368، 369.
[18] صالح زياني، المرجع السابق، ص 17
[19] لخضر نويوة، المرجع السابق، ص 127.
[20] أبراش إبراهيم، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009، ص84.